

مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا : بين الرؤية وآليات الحل.

اعداد الدكتورة حميدة ميلاد أبورونية

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

المخلص

بينت تجارب الدول التي مرت بنزاعات إن الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي المنشود لا يمكن ان يتحقق الا بحوار وطني ديمقراطي شامل كأحد آليات المصالحة الوطنية ؛ لتمكين القوى المختلفة من التعبير عن رأيها بما فيها قوى النظام القديم و الجديد وأجهزتهم الأمنية والعسكرية، وتوسيع المساحات المشتركة وضبط النزعات الاقصائية والإلغائية لكافة القوى. فالاستماع الحقيقي للأقوال والأفكار والآراء والقناعات، وعقد العزم على إتباع الأحسن والأجود، هي جزء من ثقافتنا الاسلامية إذ يقول تبارك وتعالى :، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب.(سورة الزمر، الآية 18). وللمصالحة الوطنية أهميه كبيرة، فهي أحد الوسائل الاتصال السلمية الفعالة ؛ حيث يتعاون الفاعلين الرئيسيين كمؤسسات المجتمع المدني على معرفة الحقيقة والتوصل إليها؛ والفاعل الرئيسي هو المؤمن بمبادئ العدل والمساوة في الحقوق والمدافع عن الديمقراطية ، أي حق الاختلاف في الرأي وحرية التعبير. وتقع اللائمة في عدم تحقيق مصالحة وطنية فاعلة في ليبيا حتى الان الى المماحكات والسجلات العقيمة والتي تزيد من الجفاء والتباعد بين الخصوم، ولا توفر مناخا نفسياً واجتماعياً يساعد على تقوية النسيج الوطني وتوحيد الجبهة الداخلية.

وعليه فقد تم تقسيم هذه الورقة إلى الأجزاء الرئيسية التالية، حيث يغطي الجزء الأول الخلفية التاريخية لمؤسسات المجتمع المدني بليبيا، في حين يتم التعرف على مفهوم المصالحة الوطنية والغرض منها وآلياتها في الجزء الثاني أما الجزء الثالث سيناقش دور مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية والخطوات التي انجزت الى الان ، ومن ثم نختم بالنتائج والتوصيات الضرورية لهذه الدراسة.

1. خلفية تاريخية وقانونية لمنظمات المجتمع المدني بليبيا

حتى أواخر القرن التاسع عشر 1835-1898، كانت مشاركات الجمعيات الاهلية تقتصر على تقديم المساعدات العينية للعائلات المحتاجة الى جانب مبادرات بسيطة لا تُذكر مثل الكتاتيب التي قامت بالجهود الذاتية للأهالي في إطار التبرع أو الأوقاف لتحفيظ القرآن الكريم وتحفيظ وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة¹. في سنتي 1882-1883 عرفت ليبيا أول جمعية ثقافية سياسية، هي القرائخانة، أسسها إبراهيم سراج الدين في طرابلس الغرب، وضمت في عضويتها عددًا من شخصيات البلاد ونخبتها من أمثال المؤرخ أحمد النائب والشيخ حمزة ظافر المدني. كما يمكن اعتبار مدرسة "الفنون والصنائع" 1898 من ضمن المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت بدور في النهضة الثقافية.

وفي سنة 1908 انطلقت أعمال أول جمعية نسائية أهلية في ليبيا تحت اسم " نجمة الهلال " فكانت انطلاقة فريدة متميزة في مجال العمل النسائي العام . فباتت الفتاة الليبية التي كانت تتلقى الدروس في الحساب والقراءة وحفظ قصار السور من القرآن الكريم بواسطة إحدى ربات البيوت المتطوعات التي كانت تُعرف (بالعريفة) ، تشارك في العمل المنتظم عبر جمعية أهلية مستقلة تقوم بتقديم المساعدات العينية

¹ إدريس المسماري، ورضا بن موسى، (2010)، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا (مجلة عراجين:8)

للعائلات المحتاجة كما تقوم بتدريب الفتيات وتعليمهن أصول الطهي والحياكة والقراءة². وفي 1920 انشيء أول نادي أدبي مدني ، أسسه في طرابلس الأخوان: أحمد وعلي الفقيه حسن كجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة، كما وافقت الحكومة الايطالة انذاك على تأسيس ومنح التراخيص لمزاولة العمل لأكثر من ثلاثين جمعية أهلية³.

كما ساعد تنوع الاجتماعي والأنثروبولوجي (القيم الثقافية والمادية)⁴ بليبيا على بروز تشكيلات سياسية ودينية محلية، مثل: سلطة أولاد محمد في فزان (1550-1812)، والجمعية السنوسية في برقة (1870-1931)، والجمهورية الطرابلسية (1918-1920). ولقد برز للعمل الخيري والديني في هذه المرحلة زوايا دينية، أهمها: زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر في مدينة زليتن، زاوية الشيخ إبراهيم المحجوب بمدينة مصراتة، زاوية الشيخ الدوكالي في مسلاته، زاوية الشيخ النعاس في تاجوراء. وهذه الزوايا كانت رافداً اجتماعياً مهماً في العمل الأهلي في المرحلة السنوسية الملكية⁵.

بعد الاستقلال 1952 سُمح بتأسيس الجمعيات الأهلية وكانت تلك الفترة من أخصب الفترات التي تأسست فيها قواعد العمل الأهلي والمتمثلة في الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأسرة وكفالة اليتيم وتعليم المرأة ومحو الأمية بالإضافة إلى الأندية الرياضية والحركة الكشفية ونقابات العمال وغيرها، وهذا ساهم في انتشار ثقافة العمل الأهلي مما ساعد على اتساع رقعة هامش حرية الأنشطة الاجتماعية والتربوية والرياضية والكشفية. وكانت الدولة تقوم بدعم هذه الأنشطة مادياً وفق لوائح تنظيمية.

² حميدة أبورونية ، (2014)، واقع التعليم للمرأة بليبيا : 1973 – 2010 ، بحث مقدم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
³ وليد الصالحي و خليل جبارة (2012)، المجتمع المدني : الواقع والتحديات، دراسة ميدانية لاوزاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، مؤسسة المستقبل.

⁴ Hamida Aburounia, (2009), Capital Theory and Sustainable Development ، CAASR - Jordan.

⁵ إدريس المسماري، ورضا بن موسى، (2010)، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا (مجلة عراجين:8)

في سنة 1970 صدر القانون رقم " 111 " بشأن الجمعيات ، وتواصل العمل بهذا القانون حتى سنة 2001 عندما صدر القانون المعروف برقم 19 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية، وقد اجمع عدد كبير من المختصين في القانون والباحثين في مجال العمل الأهلي على أنه قانون يضم العديد من المواد التي تجعل من العمل الأهلي صعباً للغاية. ووفقاً لهذا القانون ألغت الدولة دعمها المادي للعمل الأهلي وسمحت بالاستثمار في الجمعيات الأهلية اعتقاداً منها بأن هذا هو الحل. وقد تم في عام 1988 تشكّل ما يُسمى بـ"النوادي القبلية" بهدف جمع المطالب المناطية والمحلية. وفي عهد النظام السابق كان هناك ما يقارب 90 إلى 95 جمعية⁶.

وفي عام 2013 وصل عدد منظمات المجتمع المدني حالياً ما بين 1800 و 1900 منظمة وجمعية منتشرة في كل انحاء ليبيا . وقد تم الاستعانة بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال وعقدت اللقاءات والندوات والمؤتمرات والحملات الخاصة بالتوعية المدنية، من اجل مساعدة هذه المنظمات وتسهيل عملها. وقد تعددت واختلقت أحجام وطبيعة هذه المنظمات بحسب الفئات والمناطق الجغرافية التي تستهدفها. فقد تشكلت جمعيات إغاثية إنسانية وخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان والحوار والديمقراطية والشفافية، ومنظمات ومننديات وملتقيات تعنى بالمرأة والشباب والرجال وسيدات الأعمال، والنقابات العمالية والصحفيين والإتحادات والتجمعات والتنسيقيات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، والتجمعات القبلية والمبادرات لاجل الصلح الاجتماعي والأكاديميين والناشطين السياسيين.

⁶ وليد الصالحي و خليل جبارة (2012)، المجتمع المدني : الواقع والتحديات، دراسة ميدانية لاوزاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا، مؤسسة المستقبل.

2. مفهوم المصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية هي صيغةٌ تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متقٍ عليه لإنقاذ الوطن من أزمته . أي تعني العملية المنهجية التي تتبناها دولة ما لتحقيق حالة التوافق بين القوى المختلفة والسعي للوصول للمصلحة المشتركة بينهم لتمكين هذه القوى من التعبير عن رأيها بما فيها قوى النظام القديم و الجديد وأجهزتهم الأمنية والعسكرية⁷. بمعنى آخر هي عملية التوسط بين المتخاصمين لحل المشاكل والاختلاف عن طريق التراضي والمصالمة تجنباً لحدوث الصراع والبغضاء والتشاحن بينهم. أي هي عملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها المتخاصمين إلى بعضهم بعضاً بعمق كافٍ ليتغيروا بفعل ما يتعلمون. وببذل كل واحد أقصى ما في وسعه لتفهم اهتمامات الآخر، ويقرّ كل واحد بقدر كافٍ من مطالب الآخر الإنسانية المشروعة .

و المصالحة هنا لا تعني بالضرورة محاولة إعادة الاشياء الى ما كانت عليه وانما محاولة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشاكل والنزاعات بالأساليب السلمية وقبول الأمر الواقع وإصلاح ما يمكن إصلاحه. ويرى الباحث انه لايمكن لأي دولة حديثة أن تشق طريقها نحو التقدم والرخاء بدون تحقيق المصالحة الوطنية بين مواطنيها. والمصالحة تتطلب نوعاً من الصفح والشخص الوحيد الذي يملك صلاحية الصفح هو المتضرر، ولا يحق لأي مؤسسة أن تتدخل كطرف ثالث. وإذا أردنا أن يصبح الصفح فعالاً وملموساً وتاريخياً فإنه يتعين أن يتم تنفيذه من خلال جملة من الشروط السياسية والاجتماعية، وما ان يبدأ التفاهم وتبني هذه الشروط حتى يبدأ مشهد المصالحة⁸.

⁷ UN-ESCWA ،(2011) ، <http://www.escwa.un.org>

⁸ رضوان زيادة ، (2014) أهمية احترام حقوق الضحايا عند الحديث عن المصالحة الوطنية ،

<http://www.mokarabat.com/m1016.htm>

1.2 أهمية المصالحة الوطنية

المصالحة الوطنية يجب أن تكون على أسس ومعايير محددة وهي الاحتكام إلى القانون والدستور وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية واحترام الثوابت الوطنية وعدم المساس بها أو الجدل حولها ويهدف بالدرجة الأولى إلى بناء وطن موحد وحياة تنموية شاملة ومستدامة⁹.

والمصالحة الوطنية تتجه إلى تفكيك واقع سيء يضغط على كلا الطرفين أو الأطراف المتعددة، لذلك فهو يستهدف معالجة مشكلة عملية، فردية أو اجتماعية، راهنة أو مستقبلية. لهذا فإن المصالحة تسعى في مضمونها وأشكالها إلى توسيع المساحات المشتركة وضبط النزعات الاقصائية والإلغائية، والعمل على بلورة الأهداف والتطلعات المشتركة. وبهذا تكمن أهمية المصالحة الوطنية في ضمان الابتعاد عن المماحكات والسجلات العقيمة والتي تزيد من الجفاء والتباعد، ولا توفر مناخاً نفسياً واجتماعياً يقوي النسيج الوطني ويعمق اواطر التعارف والتواصل.

ويمكن إجمال أهمية المصالحة الوطنية في الآتي:

- الإصغاء العميق وإمعان النظر في التجارب المشتركة ويعزز الاحترام المتبادل والتفاهم.
- إيجاد ظرف جديد يسمح بإعادة بناء جسور التواصل بين الجميع، وعلاج ما تهدم منها، وتقوية ما هو قائم ، وتعزيز الشعور بالمواطنة.
- إظهار وتجسيد الإرادة للعمل الجماعي المشترك ، سعياً إلى إيجاد توافق وطني وقواسم مشتركة بين الجميع.
- خلق آلية للتواصل الفكري والشفافية حول القضايا العالقة، انطلاقاً من حسن النية والاستفادة من تجارب الماضي والتطلع إلى المستقبل.

⁹ إيقاف سلطان سيف ، (2014)، ماهو الحوار ، <http://www.14october.com/news>

2.2 اهداف المصالحة الوطنية

تعد المصالحة الوطنية أحد وسائل الاتصال السلمية الفعالة ؛ حيث يتعاون المتخصصون على معرفة الحقيقة والتوصل إليها؛ وتعد الحوار واللقاءات والمؤتمرات إحدى الوسائل الفعالة التي تعالج القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر، ومن ابرز الاهداف المتوقعة من عملية المصالحة الوطنية الاتي:

- وضع رؤية للواقع أكثر شمولاً . وهذه الرؤية التي يتم الحوار حولها والبحث في تفاصيلها، والبعد عن التحليل الجزئي المبني على التعصب للرأي والانغلاق.
- استبعاد جميع مظاهر العداة في المواقف وفي التعبير عن الآراء، وهو ما يعني تكافؤ أطراف الحوار وتهيئة مناخ الأمن والأمان للمشاركين فيه .
- أن يتضمن ممثلين من كافة المناطق والشرائح الاجتماعية بشتى مذاهبه ومشاربه شاملاً لكل الأطياف السياسية المكونة لنسيج المجتمع في ليبيا .
- تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تسود المجتمع وتعوق مسيرة التعاون والتقارب والتفاهم.
- الوصول إلى صيغة محددة يوافق عليها المتخصصون كونها وثيقة الخلاص والإنقاذ للوطن .

هذه الاهداف متعارف عليها في المفاوضات سواء الوطنية أو الإثنية أو الدولية وهي تعتمد كإطار للتفاهم. ويشترط لتحقيق هذه الاهداف اجراء حوار وطني ديمقراطي ؛ يتوفر فيه شروط الحوار من حيث نوعية المتحاورين وزمن التشاور ووضع الضوابط لإنجاح عملية المصالحة الوطنية والصلح الاجتماعي.

1.2.2 آلية الحوار الوطني

لقد دأبت الدول التي سبقتنا في عملية المصالحة الوطنية دعوة كل المتحاورين للبحث عن وسيلة للوصول إلى عقد اجتماعي يتفق عليه الطرفين. وهذا لا يتم إلا عبر المواطن الذي هو صانع هذا العقد ووسيلته، ومن هنا يجب أن يكون المواطنون ذو العلاقة هم أطراف الحوار، وهو من النواخذ الأساسية لصناعة المشتركات التي لا تنهض حياة اجتماعية سوية بدونها. و في عملية الحوار يقوم الأعضاء المتحاورين بتحديد القضايا، والمصالح، والاحتياجات الأساسية، ويجدون لها حلاً أو يتوصلوا إلى حلول تخدم عملية المصالحة الوطنية. فعلمية اتخاذ القرار من المفترض أن تكون مفتوحة أمام التأثير والإثراء بفعل مشاركة المواطنين للوصول إلى حوار هادف مثمر. وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما هو لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً وإمعان النظر إلى الأمور، وقدرتها على تأصيل المصالحة الوطنية.

2.2.2 تصميم عملية الحوار الوطني

عند تصميم العملية يفضل الحفاظ على تركيز متزن على ثلاث جوانب بالغة الأهمية من مبادرة الحوار وهي: القضايا النفسية و القضايا الجوهرية و القضايا الاجرائية، وهذه العملية تسمى بـ (الرضا) او مثلث الحوار الاجتماعي¹⁰. يتوقف نجاح مبادرة الحوار، بدرجة كبيرة على مدى:

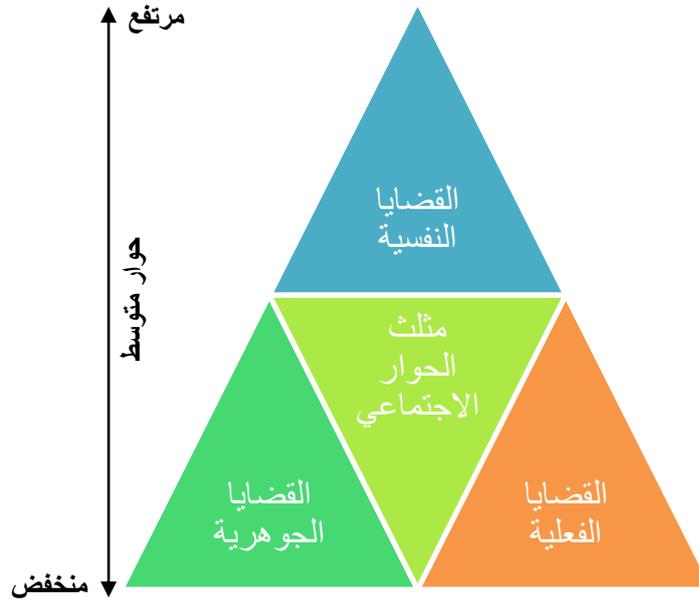
- كفاءة الفاعلون الاجتماعيون لعملية تصميمها وتنفيذها لجميع هذه المصالح معاً،
- وأن يمتلكوا القدرات والأخلاقيات المطلوبة لحل النزعات سلمياً.
- وان يتصرفوا بشفافية ومسئولية لإدارة الحوار الديمقراطي.

¹⁰ Ishikawa. J (2003) ، Key features of national social dialogue: A social dialogue resource book.

كما أن عدم التعامل مع أحد أضلاع المثلث شكل 1 بدرجة كافية في عملية التصميم يمكنها تقويض فرص نجاح المصالحة برمتها. وبهذا يمنحنا الحوار جميعاً الوضوح والشفافية في النظرة والتعامل مع الآخر، كما يمنح الوضوح التام في نظرتنا إلى الذات. لهذا فإن المصالحة الوطنية في دوائرها المتعددة قبل أن تكون أطراً وهياكل، هي عملية روحية واستعداد نفسي صادق للتعاطي مع المختلفين بعقلية حوارية مستديمة بعيداً عن التشنج والتعصب.

أ- القضايا النفسية :

المواطنون الذين هم جزء من عملية الحوار لهم مصلحة عاطفية ونفسية في الشعور بالاعتراف بهم واحترامهم وسماعهم.



رسم توضيحي 1 مثلث الحوار الاجتماعي

ب- القضايا الإجرائية (العملية) :

تساعد هذه الطريقة التي تتكشف بها العملية على تقرير ما إذا كان الناس يرون الحوار شرعياً وعادلاً وجديراً بالاهتمام أم لا.

ت- القضايا الجوهرية :

ويجب أن يحدد الغرض من الحوار ويبين نطاق القضايا التي ستناقش بحيث يلبي مصلحة المشاركين المتمثلة في ضمان تحقيق نتائج بشأن القضايا الجوهرية.

على سبيل المثال اختلف الولاء للسلطة المفوضة بليبيا بعد 17 فبراير 2011 وهو ما اوجد فينا المؤيد للنظام "المعارض لثورة 17 فبراير" ، والمعارض للنظام القذافي "المؤيد لثورة 17 فبراير"! لكن ذلك لايرقى الى حالة الخلاف، ديمقراطياً لايجوز اقضاء اي من الرأيين، بل يجب احترام كليهما ، والاعتراف بهم (القضايا النفسية). لو اخذنا الحالة بين مؤيد ومعارض، لوجدنا انه ليس مشروعاً ان تمتد العقوبة جماعية، لتطال كل من هو مؤيد للنظام السابق، بدعوى ان مجموعات من المؤيدين مارست اعمالاً إجرامية في حق البعض من الثوار. فالفاعلين الرئيسيين يجب ان يكونوا مقتنعين بأن الحوار شرعياً وعادلاً وجديراً بالاهتمام ، وإن معالجة هذا الأمر يتم بعقد مصالحة مع الغير مذنبين ويتم فيها ادانة الجرم والتبروء من مرتكبيه، والاتفاق على تسهيل عملية ملاحقة وتسليم المجرمين للعدالة (القضايا الاجرائية). ولو من البداية تم تحديد الغرض من الحوار ويبين نطاق القضايا التي ستناقش لكان الفاعلين الرئيسيين وبسهولة تجنبوا عملية تهجير جماعي غير مسبوق لمدن بكاملها من السكان الليبيين في العوينية وتاورغاء والقواليش والرييانية ، والمشاشية.. الخ¹¹. وكنا بذلك قد سرعنا في عملية الاستقرار الامني في البلد تمهيداً لمرحلة الاعمار المنتظرة (القضايا الجوهرية).

وعليه فإن المصالحة ليست حلاً سحرياً لمشكلاتنا وأزماتنا، وإنما هو بوابة امتلاك الرؤية السليمة لمعالجة المشاكل والأزمات. وإنما كشعوب ومجتمعات، وكأفراد وجماعات، لا نمتلك أفضل من خيار المصالحة لتفاهمنا المشترك أو لمعالجة مشاكلنا أو لضبط اختلافاتنا. فالبدل الحقيقي عن المصالحة، هو المزيد من المماحكات والشحناء والبغضاء، والتي تفضي بدورها إلى الصراعات والحروب والتي

¹¹ عبيد احمد الرقيق : وخزات وطنية، المصالحة الوطنية من يعرقلها؟ <http://www.almanaralink.com/press/2012>

تدمر كل شيء، ولا ربح حقيقي منها. والثقافة التي تصطنع الانفصال والانغلاق تبتز التاريخ وتقف موقفا مضادا من الوعي التاريخي. أما المصالحة، هي المهام الضروري إلى التقدم الاجتماعي والسياسي والحضاري. فالمصالحة تدفعنا جميعا إلى التخلي عن تلك الخيارات العنيفة والتي تمارس النذب والإقصاء.

3. مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الليبي في المصالحة الوطنية.

تطرح هذه الفقرة مدى اسهام مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مجموعة من القيم والمباديء وترسيخها مثل التسامح والحوار والاندماج والولاء للوطن والسلام الاجتماعي، وثقافة الحوار في حل الخلافات بدلا من لغة التهديد والقوة، وتعد هذه القيم من صميم دور مؤسسات المجتمع المدني.

الى جانب ماتقدمت به المؤسسات الدولية والحكومة الليبية، تقدمت مؤسسات المجتمع المدني بليبيا بعدة مبادرات يمكن تصنيفها كالتالي:

1. مبادرة مؤسسة القذافي "النظام السابق": لأول مرة في تاريخ ليبيا السياسي طرحت فكرة المصالحة الوطنية بعام 2007، حيث قادت هذه المؤسسة انذاك مع السجناء السياسيون الذين كانوا يحملون فكر ايدلوجي معين حواراً مطولا للبحث في المصالحة الوطنية ووضعوا بهذا الاجتماع جملة من المطالب اهمها:

- انتخاب جمعية وطنية لإعداد دستور دائم للبلاد.
- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بدون استثناء.
- إعلان العفو عن الليبيين المهاجرين والسماح بعودتهم لإثراء الحوار الوطني الذي غايته المصالحة الوطنية وصولاً للإصلاح السياسي والاجتماعي

والاقتصادي ، مع إعطاء الضمانات بعدم المساس بهم . واعتبروا خلاف ذلك هو دعوى لا للمصالحة الوطنية¹².

وتعتبر هذه المبادرة الوحيدة تقريباً بليبيا التي اوفت ببتنفيذ بعض المطالب فقد ثم فعلاً اطلاق سراح 705 من السجناء ، 214 سجيناً من الجماعات الاسلامية، بينهم 100 عنصر لهم علاقة بالمجموعة الموجودة في العراق و34 عنصراً من عناصر الجماعة الاسلامية المقاتلة. وهذه كانت مقدمة لبداية الإفراج عن معتقلي الجماعة. وقد وعدت مؤسسة القذافي انذاك بالمحاولات الجادة لتبويض السجون الليبية خلال عامين من بدء الحوار. وفي المقابل أعلن ان الاسلاميين المعتقلين في السجون الليبية والمقربين من تنظيم القاعدة قطعوا أي صلة لهم بالتنظيم¹³.

2. مبادرة جمعية الدفاع عن سجناء الرأي : تمحورت حول تفعيل قانون العدالة الانتقالية والقضاء، وشددت على ضرورة المساءلة ومحاكمة مرتكبي الجرائم قبل المصالحة. وتؤكد المؤسسة إن من بين الانتهاكات التي يفترض أن يشملها قانون العدالة الانتقالية، تلك التي ارتكبت ضد آلاف سجناء الرأي في ليبيا خلال حكم القذافي الذي استمر أكثر من أربعين عاماً.

3. مبادرة تجمع لاجلك يا ليبيا: ترعاها الجمعية التونسية - الليبية للتضامن والأعمال الخيرية. اعترف التجمع إن ثورة 17 فبراير 2011 تمثل كل الليبيين ولا يمكن اختزالها في أشخاص معينين، مشيراً إلى أن المصالحة الوطنية ستبدأ بمحاولة فض ملف النازحين الليبيين داخل ليبيا وخارجها، وتمكين 500 الف ليبي لاجيء بتونس من العودة الى ليبيا¹⁴.

¹² <http://www.libya-watanona.com/letters/v2006a/v06aug6g.htm>

¹³ الوطن الليبية - قدس برس، 2010

¹⁴ جريدة الصباح التونسية 14/ابريل/2014 <http://www.assabah.com.tn/article>

4. مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والاكاديميين: سعت من خلال إقامة المؤتمرات وانعقاد الندوات والحوارات الوطنية لتحقيق المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية ونادت بتكوين لجان تقصي الحقائق ، والاحتكام الى الشريعة الاسلامية والعرف الاجتماعي وطالبت بإعداد ميثاق وطني قانوني يكون ملزما للأطراف المعنية بمشروع المصالحة¹⁵. وعلى ضرورة تفعيل دور وزارتي الدفاع والداخلية والهيئات القضائية وجمع الأسلحة المنتشرة في المدن والقرى لمنع حدوث أية اختراقات لمشروع المصالحة الوطنية.

5. مبادرة مجالس حكماء ليبيا والشورى: في كثير من الحالات ساعدت على استعادة الأمن والنظام في عدة مناطق . فقد عمل المجلس في مناطق تشهد توترًا في أنحاء ليبيا كافة؛ إذ ركزت المجموعة على نزع فتيل الصراع بين القبائل التي استخدمها القذافي للدفاع عن حكمه وجيرانهم المؤيدين للثورة، ومع غياب سلطة الدولة أساسًا في هذه المناطق، لعبت المؤسسات الاهلية دورًا فعالاً في إنهاء اشتباكات قبلية.

6. مبادرة الحوار الوطني : تحت شعار ” ليبيا للجميع المكاشفة أساس الثقة والمشاركة أساس الشرعية“ وجاءت هذه المبادرة بمشاركة قادة الثوار والعسكريين والاحزاب السياسية تدعو لتبني الحوار الهادئ والإتفاق على أسس حل المشاكل كافة، ومواجهة تحديات الملفات الأمنية والسياسية والإقتصادية والتنموية والإجتماعية والثقافية، بجانب إعداد وثيقة الوفاق الوطني وتحديد آلية التنفيذ والمتابعة¹⁶.

7. مبادرة بعثة الامم المتحدة: قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتعاون مع السلطات الوطنية الليبية والمجالس المحلية وبعض مؤسسات المجتمع

¹⁵ مؤسسات المجتمع المدني الليبية تدعو إلى إنشاء هيئة للمصالحة الوطنية، 2014 صحيفة برنيق

<http://www.brnieg.com/news> العدد، 165.

¹⁶ ليبيا اليوم، (2014)، <http://www.libyaallyoum.com/?p=7015>

المدني على دعم الجهود الرامية لتعزيز المصالحة الوطنية من خلال تشجيع الحوار ، والوساطة وتحديد الفرص التي تبرز من خلالها جهود السلطات الليبية والمجتمع المدني تجاه هذه الغاية¹⁷. وقد ركزت هذه المبادرة علة وحدة ليبيا، الحفاظ على أمن المواطنين، عودة الجيش والشرطة.

ويتضح من خلال دراسة هذه المبادرات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني وتحليلها ، إن رؤية هذه المؤسسات تجاه عملية المصالحة اتسمت بتقارب اهدافها ولكن تشتت الجهود في تطبيقها. فقد تركزت معظمها على مواضيع عامة ورؤية شبه مكررة ولم تتسم اي منها بطرح آليات الحل او تضمنت حلول عملية يمكن تطبيقها! وسيتم في الفقرة القادمة التطرق لوجه القصور والتحديات واسباب عدم تنفيذها. وأي متتبع لشأن الليبي يلاحظ إن معظم المبادرات التي اقترحتها المؤسسات كانت على كيفية وضرة جمع الاسلحة وعودة الجيش والشرطة، وضرة تحقيق العدالة الانتقالية ونادت بتكوين لجان تقصي الحقائق ، والاحتكام الى الشريعة الاسلامية والعرف الاجتماعي. وبخصوص مبادرة تجمع لاجلك يا ليبيا فقد تركزت على قضية محددة وهي التأكيد على عودة الاجبيين لليبيا. وهناك العديد من المبادرات التي طرحتها الحكومة وبعض الاحزاب السياسية وبعض المبادرات الفردية لم يثم التطرق لها لان التركيز في هذه الورقة على مبادرات مؤسسات المجتمع المدني فقط.

4. اوجه القصور والتحديات في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني واسباب عدم تنفيذها

ان اسهام بعض مؤسسات المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية عبر المبادرات التي تقدمت بها يعد خطوة في ترسيخ وحدة الجبهة الداخلية والاستقرار السياسي والاجتماعي، لكن هذه المبادرات في معظمها لم تتمكن من تحقيق اهدافها

¹⁷ UNSMIL ، (2014) ، <http://unsmil.unmissions.org>

بسبب عدد من التحديات ونقاط القصور التي قوضت من مساعيها في انجاز عملية المصالحة الوطنية.

1.4 اوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

يتضح وجود عدد من اوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني، يتمثل في الاتي:

- افتقارها لرؤية موحدة تجاه متطلبات انهاء الخلاف وتحقيق المصالحة وآليات تحقيق العدالة الانتقالية ، وعدم الجرأة في طرح القضايا الخلافية وتوضيح المفاهيم التي يحدث فيها لغط وخط كتحديد من هو الضحية ومن هو الظالم او المجرم.
- التركيز على قضايا معينة على حساب قضايا اخرى لا تقل اهمية عنها كالمنادة بعودة اللاجئين الليبيين بالخارج الى ليبيا وعدم التطرق لعودة الاجبيين الليبيين بالداخل الى مدنهم بليبيا.
- اخفاقها في عرض آليات لتطبيق العملي والكفيلة بمعالجة الخلاف القائم وتذليل العقبات امام قبول احد الطرفين للحلول المطروحة، وخاصة بعد تعدد الوزارات واللجان والكتايب المسلحة الشرعية وغير الشرعية واكتفت معظم المبادرات على ذكر "ضرورة تفعيل دور وزارتي الدفاع والداخلية والهيئات القضائية وجمع الأسلحة المنتشرة.

2.4 التحديات التي وجهتها مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

واجهت مبادرات مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات التي ساهمت في عدم تبني هذه المبادرات وهي كالتالي:

- تفويض المبادرات من بعض دعاة لا للمصالحة الوطنية ، وهؤلاء يربطون بسوء فهم بين المصالحة الوطنية والحقوق الشرعية للمجني عليهم في حالات كثيرة! رغم إن الامر مختلف تماما فكل من له حق شرعي بسبب جنائية، مكفول له بحكم القانون .
- تعدد المبادرات مع غياب التنسيق بينها والتنافس السلبي بين هذه المؤسسات والتشكيك في مصداقية وحسن نوايا المبادر الاخر.
- النظرة السلبية المسبقة لمؤسسات المجتمع المدني بسبب المخاوف الناتجة من مايعرف بأصحاب الاجندات او المدعومة بتمويل اجنبي . هذه النظرة تشير إلي أن اصابع الاتهام موجهة لاي مبادرة تقدمها مؤسسات المجتمع المدني!
- توظيف المبادرات لخدمة اغراض او مصالح شخصية.

5. التوصيات

- المبدأ الذي يحدد مفهوم المصالحة الوطنية هو تحقيق التطور الحقيقي في الأوضاع الراهنة بليبيا نحو الأفضل، بحيث يؤدي للمضي قدماً على طريق الإصلاح إلى المزيد من الاستقرار والتقدم والتنمية.
- الاعتراف بشرعية وجود الآخر والاحتكام إلى القانون في تنظيم العلاقة معه وتوفير عدالة اجتماعية ناجعة، تضمن للمواطن صيانة حقوقه وحقوق أسرته، وتعطي المواطن الشعور بالثقة والأمان، وتعمق انتمائه للوطن.
- اعتماد حوار حقيقي بشأن الرؤى والتطلعات المختلفة بين الجهات المعنية بصنع القرار يقوم على احترام متبادل وليس على شكليات مسبقة لتبرير تقاسم المشاريع والسلطة.
- تقوية وتعزيز الجبهة الداخلية وهو المواطن بكل أطيافه عبر الالتزام بثوابت الوحدة الوطنية والعمل بروح الفريق الواحد، وممارسة الانتماء للدولة وهويتها

السياسية والوطنية والحضارية. تعزيز مفهوم الولاء، وتعميق شعور الاعتزاز بالمواطنة تقوية النسيج الوطني الذي سيقود لاستقرار سياسي ويساعد في انتشار الامن والامان.

– لضمان وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية يجب دعم وتبني المبادرات المطروحة من قبل هذه المؤسسات ويجب العمل بسرعة على وضع قانون يكرس استقلالية المجتمع المدني لتفعيل دوره في المصالحة الوطنية والحوار الديمقراطي . يجب الاهتمام بتطوير وتبني المبادرات الصادرة من المؤسسات وخاصة تلك المبنية على اسس علمية وديمقراطية لتشجيع المشاركة في الصلح الاجتماعي ، مما يعزز من مصداقيتها وتأثيرها في المجتمع.

– التأكيد أن دقة المفاهيم واحترام لفظ الصلح و مفهومه وعلى أن لا يترجم باوجه مختلفة ، حيث تسمح للهيئات السياسية أن تحتمي، خلف معاني اللفظ وتجاوز مرحلة القانون، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق فوز سياسي.

– الاستفادة من تجارب الدول التي سيقنتنا والتي انتجت مايعرف بقانون العدالة الإنتقالية. فالبداية الصحيحة للمصالحة هي طرح كل المشاكل بشكل شفاف ، يجب على الجميع إستيعاب أن الذي يرجع الحق لأصحابه هو القضاء والقانون ، ولا يتم أخذ الحق باليد ، اي يجب تفعيل القضاء والقانون العادل لكي لا يؤخذ أحد بجريرة آخر.

– توعية المواطن بحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لهذه الحقوق والاعلام يجب ان يكون له دور رئيسي، فهو عنصر فاعل في تعزيز المصالحة الوطنية والمحافظة على اللحمة الوطنية وتقوية النسيج الإجتماعي.

– دعم جهود اللجنة الوطنية للحوار لتحقيق الصلح والمصالحة بين كل أفراد المجتمع وبكل ابعادها السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.